نجاتي بخاري، منذ أكثر من عشر سنوات، فيما يتعلق بالتدريب المهني المدرسي، ما زال يصلح في كثير من الأحيان. فكلما كان التدريب «أكثر تخصصاً كلما كانت علاقته باحتياجات الأعمال الموجودة في مؤسسات صناعية أقل احتمالاً»(٣٩). وهذا ما يدعو أرباب العمل الى استخدام خريجي التعليم الأكاديمي، في حال عدم توافر التخصص المهني المناسب لمتطلباتهم.

وهنا تأتي أهمية المدارس الشاملة كحلقة وسط بين نمطي التعليم الأكاديمي والمهني، فهي اذ تجمع بينهما، تهيء الطالب لكي يحدد مساره في المستقبل، أما الالتحاق بسوق العمل، أو بالتعليم العالي؛ حيث يمتلك المهارات الضرورية لكليهما. وهذا الحل الوسط ضروري كمرحلة انتقالية، لاحداث تغيير ولو جزئي في طموحات الطلاب ودفعهم للتوجه نحو التعليم المهني بأقل تكلفة ممكنة، لأنه ثبت عملياً أن مجرد انشاء المدارس المهنية لا يعني بالضرورة تغييراً في توجه الطلاب المهني، حيث ظل النقص في عدد الطلاب قائماً في التعليم المهني باستثناء الصناعة والتجارة، والتي بدأت تعاني أيضاً من نقص مماثل في السنة الأخيرة. ورغم الأهمية السالفة الذكر للمدارس الشاملة من حيث قدرتها على تهيئة انسان قادر على التأقلم والتعلم، الا أن التفاؤل بأن هذه المدارس سوف تحدث المعجزة في النظام التربوي وتحقق التكامل بينه وبين سوق العمل أمر بعيد عن الواقع. فطموحات الطلاب التاريخية وتطلعاتهم المتأصلة نحو التعليم الجامعي لن تتغير بين يوم وليلة. وقد عبر فيليب فوستر عن صعوبة تغيير التطلعات المغروسة تاريخياً لدى الطلاب بقوله: «ان الفكرة السائدة عن امكانية تغيير التطلعات المهنية للأطفال عن طريق تغيير شامل في المناهج ليست سوى أسطورة لم يتم اثباتها عملياً»(٣٠).

معاهد التأهيل: تشير القراءة السابقة لانجازات الخطة التربوية في هذه المعاهد الى صورة مماثلة للتعليم الثانوي المهني؛ حيث لم يتم الاعداد الكافي لاستقبال الطلاب في معاهد التجارة والمهن الهندسية من جهة، ومن جهة أخرى، ظلت المعاهد الأخرى تعاني من نقص في اعداد الطلاب الملتحقين بها وبخاصة معاهد التمريض والقبالة. واذا كانت حاجة خطة التنمية من خريجي هذه الفئة تعادل ضعف حاجتها من الجامعيين، فان الناتج هو العكس، آخذين بعين الاعتبار التأهيل الذي تقوم به هذه المعاهد أثناء الخدمة. واذا ما تم تقدير عدد خريجي الجامعات في الخارج، تصبح الصورة أكثر قتامة، والناتج أبعد من أن يحقق التوازن المطلوب بين المشاريع والمنشآت القائمة، والمطلوب من القوة العاملة المؤهلة.

التعليم الجامعي: خضع التعليم الجامعي ولا يزال، باستثناء ما توفره الدولة من منح دراسية، لتطلعات الطالب نحو المهنة الأكثر تقديراً والأوفر دخلاً، ولذلك فان نهاية المطاف لمعظم خريجي الجامعات هي الهجرة، وفي الغالب إلى دول الخليج. واعتبار هذا العدد الضخم من خريجي الجامعات كمادة خام يمكن تصديرها في مقابل العائدات التي تحققها تمويه للهدر الكبير في رأس المال البشري، الذي كان من المفروض أن يوظف في الانتاج والتنمية الاقتصادية. فليس انجازاً يعتز به، في ظل واقع التجزئة التي يتميز بها الوطن العربي، ان يشكل الأردنيون في الخليج «النخبة». وقد كان من الأجدى لخطة التنمية أن تعيد النظر في العرض والطلب ضمن اطار قوة العمل الراهنة، وأن تحدد حاجاتها للمستقبل